Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (99) المجلد (1) اذار 2024

آراء ابن كيسان (ت299هـ) النحوية في كتاب إعراب القرآن للنحاس (ت338هـ)

م.م عامر خميس جواد
مديرية تربية ديالى

Abstract

This research aims to elucidate Ibn Kaysan's (d. 299 AH) perspectives in Al-Nahhas's book "I'rab al-Qur'an" (trans. Parsing of the Qur'an) (d. 338 A.H.). The study began with an introduction highlighting Al-Nahhas's attention in his book "I'rab al-Qur'an" to Ibn Kaysan's linguistic opinions. I approached the subject based on nominatives (marfu'at), accusatives (mansubat), genitives (majrurat), and miscellaneous cases. Additionally, the conclusion summarized the research's main findings, followed by a list of sources and references.

Email:
alzaidyameer721@gmail.com

Published: 1- 3-2024

Keywords: ابن كيسان، النحاس، إعراب

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان آراء ابن كيسان (ت299هـ) في كتاب إعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ) ، ولقد تصدرت البحث مقدمة أشرت فيها إلى عناية النحاس في كتابه إعراب القرآن بآراء ابن كيسان النحوية وقد درستُ الموضوع على أساس المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمتفرقات. بالإضافة إلى الخاتمة التي ضُمنت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث تليها قائمة المصادر والمراجع.

المقدمة

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين.

إنّ اللغة العربية اختارها الله سبحانه وتعالى لتكون لغة القرآن الكريم، فانبرى العلماء إلى دراسة اللغة العربية بصرفها ونحوها. وتركوا لنا ما تركوه من المصنفات بشأنها. فقد عُنيت دراستي هذه بجمع آراء ابن كيسان النحوية في كتاب إعراب القرآن للنحاس، فيما نقله النحاس من آراءٍ نحوية لابن كيسان وقسمت بحثي على مبحثين جاء المبحث الأول في المرفوعات والمنصوبات والمبحث الثاني في المجرورات والمتفرقات. وقد اعتمدت على أُمات المصادر ومنها معاني القُرآن للفرّاء (ت207هـ) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت311هـ)، والدرالمصون للسمين الحلبي(ت756هـ). وآخر دعوانا أن الحمد لله حمدًا كثيراً والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: المرفوعات والمنصوبات:

أولاً : المرفوعات:

1- جواز إعراب (سواء) خبر (إنّ).

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان جواز إعراب (سواء) خبر (إنّ) وما بعده، يقوم مقام الفاعل[1]، كما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]. وذكر الزجاج أنّ (سواء) ترفع بالابتداء، وتقوم (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) مَقَام الخبر كأنه بمنزلة قولك سواء عليهم الإنذارُ وتركُه[2].

وجاءعند السيرافي (ت368هـ) قوله : ((الذين كفروا) نصب بأن، (وسواء) مبتدأ والجملة بعده خبره، و (سواء) وما بعده خبر الذين كفروا والعائد))[3].

وقال مكي القيسي(ت437هـ) : ((قوله {سواء عليهم} ابتداء وما بعده من ذكر الإنذار خبره والجملة خبر إن والذين اسم إن وصلته كفروا وألف أأنذرتهم ألف تسوية لأنّها أوجبت أنّ الإنذار لمن سبق له في علم الله الشقاء وتركه سواء عليهم لا يؤمنون أبدا ولفظها لفظ الاستفهام ولذلك أتت بعدها أم، ويجوز أن يكون سواء خبر أن وما بعده موضع رفع بفعله وهو سواء ويجوز أن يكون خبر إن لا يؤمنون))[4]. وذكر الزمخشري(ت538هـ) أنّ (سواء) خبر مقدم والتقدير: سواء عليهم إنذارك وعدمه، والجملة

خبر لإنّ. وفيما يتعلق بكون الفعل خبر لا مخبر عنه، ذكر الزمخشري أنّ ذلك هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى[5].

وذكر المعربون:كأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، والعكبري(ت616هـ)، والمنتجب الهمذاني(ت643هـ)، وغيرهم أنّ (سَوَاء) مرفوعة لعدة أوجه منها:

الأول: (سَوَاء) وما بعده مرتفع به على الفاعلية ، وما بعده مرتفع به على الفاعلية، كأنه قيل: إن الذين كفروا مُسْتَوٍ عليهم إنذارُك وعدمُهُ، والثاني: الجملة، على أن تجعل {أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} في موضع رفع بالابتداء و {سَوَاءٌ} خبرًا مقدمًا، أي: إنذارُك وعدمُه سواء عليهم، والجملة خبر لـ {إِنَّ}.

والثالث: {لَا يُؤْمِنُونَ}، و {سَوَاءٌ} وما بعده – على هذا – اعتراض بينهما لا موضع لها من الإعراب.[6]

وضعف القرطبي(ت 671هـ) ماذهب إليه ابن كيسان على أنّ خبر (إن)هو (سواء)وما بعده يقوم مقام الصلة[7]. ونستنتج مما سبق أنّ في المسألة عدة أوجه كما وضحنا ذلك من خلال سرد آراءالعلماء، وقد آجاز ابن كيسان في ذلك إعراب (سواء) خبر (إنّ) وما بعده، يقوم مقام الفاعل.

2- جواز إعراب (ماذا) كاملة أوعلى تقدير ما الذي.

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة:6 262] بأنّ إعراب (ماذا) كاملة أجود ويجوز جعل(ما) اسما تاما في موضع رفع بالابتداء و(ذا) بمعنى الذي هو خبر الابتداء، ويكون التقدير هنا : ما الذي أراد الله بهذا مثلا[8].

وجاء عند الطبري (ت 310هـ) قوله: ((ما الذي أراد الله بهذا المثل مثلا.(فذا)، الذي مع(ما)، في معنى(الذي)، وأراد صلته، وهذا إشارةٌ إلى المثل))[9].

وقال الزجاج: (((ماذا) يجوز أن يكون (ما) و (ذا) اسماً واحداً يكون موضعهما نصباً، المعنى أي شيءٍ أراد الله بهذا مثلاً، ويجوز أن يكون (ذا) مع (ما)

بمنزلة الذي فيكون المعنى ما الذي أراده الله بهذا مثلاً؛ أو أي شيءٍ الذي أراده الله بهذا مثلاً، ويكون (ما) هنا رفعاً بالابتداء و (ذا) في معنى الذي، وهو خَبَرُ الابتداء))[10] . وتبعه الطبرسي(ت 548هـ)[11] ، و ابن عطية (ت542 هـ)،في هذا [12]، وأيد القرطبي في تفسيره ماذهب إليه ابن كيسان وذكر أنّ ماقاله هو جيد[13].

أما أصحاب كتب إعراب القرآن كأبي البركات الأنباري، والعكبري ، والهمذاني فقد ذكروا أنّ في إعراب (ماذا) وجهان : أحدهما: أن تجعل (ذا) مركبًا مع (ما) مجعولين اسمًا واحدًا للاستفهام في موضع نصب بـ (أراد) والتقدير: أيَّ شيءٍ أرادَ اللهُ؟ والثاني: أن تجعل (ذا) اسمًا موصولًا بمعنى الذي، و (ما) اسم للاستفهام في موضع رفع بالابتداء، وخبره (ذا) مع صلته، والعائد محذوف، أي: أراده[14].

وعدّ أبو حيان هذين الوجهين فصيحين في (ماذا) إذ قال: ((وظاهره اختلاف النحويين في (ماذا) هنا وليس كذلك، إذ هما وجهان سائغان فصيحان في لسان العرب وليست مسألة خلاف عند النحويين، بل كل من شدا طرفا من علم النحو يجوز هذين الوجهين في ماذا هنا، وكذا كل من وقفنا على كلامه من المفسرين والمعربين ذكروا الوجهين في ماذا هنا))[15]. وتبعه الألوسي(ت1270هـ) في ذلك، وأضافة بأنّ لـ (ماذا) ستة أوجه في استعمالهم.[16]

ونستخلص مما سبق أَنَّ ابن كيسان ذكر جواز الوجهين في (ماذا) فهما وجهان سائغان فصيحان في كلام العرب وليست مسألة خلاف عند النحويين . وهذا واضح من خلال ما ذكرناه من رأي العلماء الذين جاءوا بعده. غير أنّ ابن كيسان رجح أن يكون إعراب (ماذا) كاملة هو الأجود. ويبدو لي أنّ ابن كيسان قد انفرد بهذا الترجيح فلم أرى أحد ممن سبقه من العلماء ذكر ذلك.

ثانيا: المنصوبات:

1- جواز نصب (رب العالمين) على المدح، أو الرفع .

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] جواز نصبه (رب العالمين) على المدح، أو الرفع فيه إذ قال ((يبعد النصب على النداء المضاف لأنّه يصير كلامين ولكن نصبه على المدح، ويجوز الرفع أي هو ربّ العالمين))[17].

قال الزجاج: ((فمن نصب ربَّ العالمين فإنما ينْصبُ لأَنَّهُ ثَنَاء على اللَّه، كأَنّه لَمَّا قَال: الحمدُ للَّهِ اسْتدل بهذَا إللفْظِ أنّه ذاكر اللَّه، فقوله: رَبِّ الْعَالَمِينَ – كأنّه قال أذْكُرُ ربَّ العالمين، وإذا قال ربُّ العالمين فهو على قولك: هو ربُّ العالمين))[18].

وأجاز مكي القيسي أن يكون نصب (رب العالمين) على النداء أو على المدح ويجوز أيضًا رفعه على تقدير (هو رب العالمين)[19].

وتبع مكي بعض من المعربين كأبي البركات الأنباري، والعكبري، والهمذاني، بالنصب على إضمار أعني، أو على النداء وهذا الوجه هو ضعيف عندهم، وبالرفع على إضمار هو أي: خبر لمبتدأ محذوف [20]. أما القرطبي فقد تبع ابن كيسان فيما ذهب إليه في توجيه إعراب المسألة[21].

وذكر السمين الحلبي أنّ في نصب (رب العالمين) ثلاثة أوجه: أن يكون منصوبًا بما دل عليه الحمد، والتقدير: أحمدُ ربَ العالمين، أو على القطع من التبعية أو على النداء وهذا أضعفها؛ لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف. أما الرفع فيكون مرفوعا على القطع من التبعية ، خبرا لمبتدأ محذوف أي: هو رب العالمين[22].

ونستخلص مما سبق أنّ في المسألة عدة أوجه:

بالنصب على إضمار أعني أو أذْكُرُ، وبالرفع على إضمار هو أي: خبر لمبتدأ محذوف، وهذا ما ذهب

إليه جمهور العلماء، ومنهم ابن كيسان.

أوبالنصب على النداء وهو ضعيف إذ ضعفه كثير من العلماء، ومنهم ابن كيسان.

2- جواز إعراب الحروف المقطعة (الم) في موضع نصب.

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان جواز إعراب (الم) في موضع نصب أو موضع رفع إذ قال ابن كيسان: ((الم) في موضع نصب بمعنى اقرأ (الم) أو عليك (الم) ويجوز أن يكون موضعه رفعا بمعنى: هذا (الم) أو هو أو ذاك))[23]

قال مكي القيسي: ((الم أحرف مقطعة محكية لا تعرب إلا أن تخبر عنها أو تعطف بعضها على بعض فتقول هذا ألف وألفك حسنة وفي الكتاب ألف ولام وميم وعين، وموضع ألم نصب على معنى أقرأ ألم ويجوز أن يكون موضعها رفعا على معنى هذا ألم أو ذلك أو هو ويجوز أن يكون موضعها خفضا على قول من جعله قسما والفراء يجعل ألم ابتداء وذلك الخبر تقديره عنده حروف المعجم يا محمد ذلك الكتاب وأنكره الزجاج))[24].وتبعه في ذلك أبو البركات الأنباري[25].

وجاء عند العكبري أنّ هذه الحروف المقطعة كل واحد منها اسم إذ قال: ((فألف: اسم يعبر به عن مثل الحرف الذي في قال. ولام يعبر بها عن الحرف الأخير من قال. وكذلك ما أشبهها والدليل على أنها أسماء أن كلا منها يدل على معنى في نفسه وهي مبنية ؛لأنّك لا تريد أن تخبر عنها بشيء وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التي جعلت أسماء لها فهي كالأصوات نحو غاق في حكاية صوت الغراب))[26]. وذكر العكبري أنّ في موضع (الم) ثلاثة أوجه:

أحدها: الجر على القسم، وحرف القسم محذوف، وبقي عمله بعد الحذف ، والثاني موضعها نصب وفيه وجهان: أحدهما: هو على تقدير حذف القسم كما تقول الله لأفعلن، والناصب فعل محذوف تقديره: التزمت الله أي اليمين به. والثاني على أنّه مفعول به تقديره: (اتلُ آلم). والوجه الثالث: موضعها رفع بأنّها مبتدأ وما بعدها الخبر[27].

وذهب السمين الحلبي أنّ في إعراب الحروف المتقطعة في أوائل السور ثلاثة أقوال: وأصح هذه الأقوال عنده أنّ أسماء حروف التهجي لا محل لها من الإعراب، والثاني: أنّها معربة بمعنى أنّها صالحة للإعراب، والثالث: أنّها موقوفة لا معربة ولا مبنية[28].

والذي يبدو أنّ في المسألة عدة آراء، فمنهم من ذهب إلى جواز إعراب (الم) في موضع نصب بمعنى اقرأ (الم) أو عليك (الم) أو أن يكون موضعه رفعا بمعنى: هذا (الم) أو هو أو ذاك. وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان ومن تبعه من العلماء.

بينما ذهب جمهور العلماء إلى أنّ في المسألة ثلاثة أقوال، كما بينا ومنهم مكي القيسي، والعكبري، والسمين الحلبي.

3- نصب (مثلا) على التمييز الذي وقع موقع الحال.

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26]. أنّ (مثلا) منصوب على التمييز الذي وقع موقع الحال[29].

وجاء عند الجرجاني(ت 471 هـ) ، أنّ (مثلا) عند البصريين انتصب على الحال واستدل على ذلك بقوله تعالى: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا} [سورة هود: 72][30].

وذكر الواحدي (ت468هـ) أنَّ في إعراب (مَثَلاً) ثلاثةَ أوجه إذ قال : ((وفي نصب قوله: (مثلًا) وجوه، أحدها: الحال، لأنّه جاء بعد تمام الكلام، كأنّه قيل: ماذا أراد الله بهذا مبينا. والثاني: التمييز والتفسير للمبهم وهو (هذا) كأنّه قيل: ماذا أراد الله بهذا من الأمثال. والثالث: القطع كأنه قيل: ماذا أراد الله بهذا المثل، إلى أنّه لما جاء نكرة نصب على القطع عن إتباع المعرفة))[31]. وجوّز كل من أبي البركات الأنباري، والعكبري، أن يكون إعرابه تمييزا أو حالا[32].

وقال الهمذاني: ((﴿مَثَلًا﴾: نصبٌ على التمييز، أي: مِن مَثَلٍ، كما تقول لمن حمل سلاحًا رديئًا: كيف تنتفع بهذا سلاحًا؟ أو على الحال من (ذا) في (بهذا)، أي: مُتَمَثِّلا، والعامل فيه معنى التنبيه أو الإشارة، كقوله: {هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً}[الأعراف، الآية: 73]، ولك أن تجعله حالًا من اسم الله على تقدير مُتَمَثِّلًا به، يقال: تمثلت بكذا، وتمثلت كذا، بمعنىً، وعامله أراد، ولك أن تجعله مفعولًا به على تقدير أراد مثلًا، دّل عليه هذا الظاهر))[33].

وقال أبو حيان الأندلسي(ت 745 هـ): ((وانتصاب مثلا على التمييز عند البصريين، أي من مثل، وأجاز بعضهم نصبه على الحال من اسم الإشارة، أي متمثلا به، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو كقولك: لمن حمل سلاحا رديئا، ماذا أردت بهذا سلاحا، فنصبه من وجهين: التمييز والحال من اسم الإشارة. وأجاز بعضهم أن يكون حالا من الله تعالى، أي متمثلا. وأجاز الكوفيون أن يكون منصوبا على القطع، ومعنى هذا أنّه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله، فإذا لم تتبعه في الإعراب وقطعته عنه، نصب على القطع))[34].

وذهب السمين الحلبي إلى أنَّ في إعراب (مَثَلاً) ثلاثةَ أوجه أيضًا : إما أن يكون مفعولاً أولاً، أو مفعولاً ثانِيًا، أو يكون أعرابه حالاً مقدَّمةً[35].

إذن يتضح مما سبق أَنَّ ابن كيسان ذكر أنّ إعراب (مثلا) منصوب على التمييز الذي وقع موقع الحال، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون أن يكون منصوبًا على القطع. وأضاف بعض العلماء أن يكون مفعولًا به على تقدير أراد مثلاً.

4- جواز إعراب(رَغَداً) مصدرا في موضع نصب على الحال.

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان جواز إعراب (رَغَداً) مصدرا في موضع الحال كما جاء

في قوله تعالى:﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 35][36] .

وهذا ما صرح به بعض من المعربين والمفسرين كأبي البركات الأنباري، والقرطبي، والمنتجب الهمذاني[37]، الذين ذكروا ما ذهب إليه ابن كيسان في مؤلفاتهم، من جواز أن يكون إعراب (رغداً) مصدرا منصوبًا في موضع الحال.

على تقدير كلا مستطيبين متهنئين[38].

وذكر أبو جعفر النحاس وجهًا آخرًا في إعراب كلمة {رَغَدًا}: وهو أن يكون نعتًا منصوبًا لأنّه وصف لمصدر محذوف، أي: أكْلا رَغَدًا واسعًا رافِهًا[39]، وتبعه الزمخشري في تفسيره[40]، والرازي(ت606هـ)[41]، والنسفي(ت537هـ)[42].

وأجاز ابن عطية: نصب (رَغَداً) على أنّه صفة لمصدر محذوف، أو النصب على المصدر في موضع الحال[43].

ويبدو أَنَّ ابن كيسان ذهب هنا في هذه المسألة إلى نصب (رغدًا) على الحال، وتبعه بعض العلماء من المعربين والمفسرين ، ومنهم من أجاز الأمرين النصب أو النصب على أنّه صفة.

إلا أنّ جمهور المفسرين والمعربين ذهب إلى نصب (رغدًا) على أنّها صفة لمصدر محذوف.

5- نصب (أحقاب) على أنّه نعت.

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان في قوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [النبأ: 23-24]. أن إعراب (لا يذوقون) نعت من الأحقاب[44].

قال مكي القيسي: ((لا يذوقون في موضع الحال من المضمر في لابثين وقيل هو نعت لأحقاب واحتمل الضمير لأنّه فعل فلم يجب اظهاره وأن كان قد جرى صفة على غير من هو له إنما جاز أن يكون نعتا لأحقاب لأجل الضمير العائد على الأحقاب في فيها ولو كان في موضع يذوقون اسم فاعل لم يكن بد من اظهار الضمي إذا جعلته وصفًا لأحقاب))[45].

وذكر الزمخشري أنّ في قوله تعالى: (لا يذوقون فيها بردا ولا شرابا) تفسير لقوله (أحقابا) [46].

وتبعه أبو حيان الأندلسي في هذا التفسير[47].

وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن كأبي البركات الأنباري والعكبري والهمذاني أنّ جملة (لَا يَذُوقُونَ) في موضع نصب، من عدة أوجه أحدها: أن يكون في موضع نصب على الحال من الضمير في (لَابِثِينَ).

والثاني: أن يكون في موضع نصب على الحال من الضمير في (لِلطَّاغِينَ) على قول من جوز حالين من ذي حالٍ، أي: غير ذائقين بردًا ولا شرابًا.

والثالث: أن يكون في موضع نصب على النعت (لأحقاب)[48].

وأورد السمين الحلبي خمسة أوجه في توجيه إعراب جملة (لا يذوقون): الأول أنّها جملة مستأنفة لامحل لها، والثاني أنّها حال أخرى، والثالث أنّها حال من الضمير في لابثين، والرابع أنّها صفة لأحقاب، والخامس أنّها تفسير لقوله (أحقابا)[49].

ومن المحدثين إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت ١٤١٤هـ) الذي أجاز الوجهين فى موضع نصب جملة (لايذوقون) فذكر أنّها إما حال من الضمير في (لابثين)، أو هو نعت لـ (أحقاب)[50]

ونستخلص مما سبق أنّ في هذه المسألة أوجه عدة منها:

ما ذهب إليه ابن كيسان وبعض من العلماء،أن يكون إعراب (لا يذوقون) نعتًا للأحقاب. أو أنّها جملة مستأنفة لا محل لها ، أو حال أخرى، أو حال من الضمير في لابثين، أوأنّه تفسير لقوله (أحقابا).

المبحث الثاني: المجرورات والمتفرقات.

اولاً: المجرورات:

- **جواز إعراب (غير) مجرورًا على أنّه بدل.**

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان جواز إعراب (غير المغضوب) بدلا من الهاء والميم في (عليهم) في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7].إذ قال ابن كيسان:((ويجوز أن يكون بدلا من الهاء والميم في عليهم))[51].

أجاز الزجاج في إعراب(غَيْرِ) وجهين إما أن يكون بدلاً من الَّذِينَ، أو صفة للنكرة،إذ قال:((فيخفض (غَيْر) على وجهين، على البَدلِ منَ الذين كأنَّهُ قال: صراط غَيْرِ المغضُوبِ عليهم، ويستقيم أن يكون (غَيْرِ المغْضُوبِ عليهم) من صفة الذين، وإن كان (غير) أصله أن يكونَ في الكلام صفة للنكرة، تقول: مررت برجل غيرِك، فغيرك صفة لرَجل، كأنك قلت: مررتُ برجل آخر. ويصلح أن يكون معناه: مررت برجُل ليس بك وإنما وقع ههنا صفةً للذين. لأنّ (الذين) ههنا ليس بمقصود قصدُهم فهو بمنزلة قولك: إنّي لأمُرُّبالرجُلَ مِثْلك فأكرمه))[52]. وتبعه بعض من النحويين كأبي علي الفارسي[53]، وابن عطية[54] ، والباقولي(ت543هـ)[55]. وجاء عند مكي القيسي قوله : ((غير اسم مبهم إلّا أنّه أعرب للزومه الإضافة وخفضه على البدل من الذين أو على النعت لهم إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم فجروا مجرى النكرة فجاز أن يكون غير نعتا لهم ومن أصل غير أنّها نكرة وإن أضيفت إلى معرفة لأنّها لا تدل على شيء معين))[56] .

قال الزمخشري : ((غير المغضوب عليهم بدل من الذين أنعمت عليهم، على معنى أن المنعم عليهم: هم الذين سلموا من غضب الله والضلال، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال))[57].

وذكر جمع من المعربين والمفسرين أنّ في إعراب (غيرِ) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون إعراب (غير) بدل من الذين. والثاني: أن يكون إعرابه بدلا من الهاء والميم في (عليهم). والثالث: أنّه صفة للذين[58].

ويتضح مما سبق أنّ في إعراب (غيرِ) في الأية الكريم عدة آراء منها :

1- أن يكون بدلاً من الهاء والميم في عليهم. وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان

2- ومنهم من أجاز في إعرابه وجهين، إما أن يكون بدلا من (الَّذِينَ)، أو صفة للنكرة، وهذا ما ذهب إليه الزجاج ومن تبعه من العلماء.

3- ومن النحاة من ذكر أن في إعراب (غير) ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون بدلاً من (الذين). والثاني: أن يكون بدلاً من الهاء والميم في (عليهم). والثالث: أنّه صفة للذين، وهذا ماذهب إليه العكبري والهمذاني وغيرهما.

ثانيًا: المتفرقات.

1- نوع اللام في(لِنُسْلِمَ).

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان في قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: 71] . بأنّ (اللام) هي لام الجر، واللامات كلها ثلاث لام جر ولام أمر ولام توكيد لا يخرج شيء عنها[59].

قال الفراء: ((تَقُولُ: أمرتك لتذهب وأن تذهب فأَن فِي موضع نصب بالرد عَلَى الأمر))[60].

وقال الزجاج: ((العرب تقول أَمَرْتُك بأنْ تفعل، وأمَرتُك لِتفْعَل، وَأَمَرْتُك بأنْ تَفْعَلَ، فمن قال أمَرتُك بأن تفعَل فالباءُ للإلصاق، المعنى وقع الأمر بهذا الفِعلِ))[61].

وقال الزجاجي(ت337هـ) في (باب لام كي): ((اعلم أن لام كي تتصل بالأفعال المستقبلة وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار أن وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل وهي في كلا المذهبيين متضمنة معنى كي وذلك قولك زرتك لتحسن إلي المعنى كي تحسن إلي وتقديره لأن تحسن إلي فالناصب للفعل أن المقدرة بعد اللام وهذه اللام عند البصريين هي الخافضة للأسماء فتكون أن والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام))[62].

وذكر العكبري أيضًا أنّ اللام في(لنسلم) يحتمل عدة أوجه: أي أمرنا بذلك لنسلم، فاللام هي لام تعليل أواللام بمعنى الباء، أو هي زائدة[63]. ونقل المنتجب الهمذاني قول الزجاج[64]. وقد اورد القرطبي في تفسيره رآي ابن كيسان ولم يعلق عليه[65].

وجاء عند ابن عطية أنّ اللام (لام كي) ومعها (أن) مقدرة ويقدر مفعول لـ(أُمِرْنا) مضمر تقديره وأمرنا بالإخلاص أو بالإيمان ونحو هذا، فتقدير الجملة كلها وأمرنا بالإخلاص لأن نسلم، ومذهب

سيبويه في هذه أن لِنُسْلِمَ هو موضع المفعول[66].

والتقدير عند أبي حيان : أي: أمرنا بما أمرنا لنسلم [67]. وقد تتبع السمين الحلبي أقوال العلماء في نوع اللام في (لِنُسْلِمَ) وذكر أنّ في ذلك ستة أقوال، ولقد بينا هذه الأقوال فيما سبق[68].

وقال محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣ هـ): ((العرب تعاقب بين لام كي و (أن) فتأتي باللام التي على معنى (كي) في موضع (أن) في: أردت وأمرت فتقول: أردت أن تفعل وأردت لتفعل))[69].

ونخلص مما سبق أنّ اللام في (لنسلم) تأتي على عدة أوجه منها: ما ذهب إليه ابن كيسان على أنّها لام جر. ومن العلماء من ذكر، أن اللام هي لام تعليل أو اللام بمعنى الباء، أو هي زائدة.

وقد وجه ابن كيسان التوجيه نفسه في قوله تعالى (لتشقى) فذكر أنّها لام جر. وقدّرها (للشقاء) ، إذ نقل أبو جعفر النحاس عنه في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: 2]. بأنّها لام الجر. والمعنى عنده: ما أنزلنا عليك القرآن للشقاء[70].

وقد أورد هذا الرأي لابن كيسان القرطبي في تفسيره وذكر أيضًا أنَ اللام للنفي أو لام الجحود[71]، وتبعه الشوكاني(ت 1250هـ)[72] . وممن نظر إلى الخلاف في هذه المسألة أبو البركات الأنباري إذ ذكر أنّهم اختلفوا فيها على عدة أوجه ، واختار أبو البركات الأنباري أن تكون اللام للتعليل. ويرى أنّ هذه اللام لا يمكن أن تكون للخفض إذ قال: ((ذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) نحو (جئتك لتكرمني). وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها، والتقدير: جئتك لأن تكرمني ... ولا يجوز أن يقال إنّها لام الخفض التي تعمل في الأسماء لأنّا نقول: لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير (أن) لجاز أن يقال (أمرت بتكرم) على تقدير: أمرت بأن تكرم، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دلّ على فساده))[73] .

2- لام توكيد.

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان في قوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ فَلَنَأۡتِيَنَّهُمۡ بِجُنُودٖ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخۡرِجَنَّهُم مِّنۡهَآ أَذِلَّةٗ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [النمل: 37]. بأنّ (اللام) هي لام توكيد، وكذا كان عنده أنّ اللامات كلّها ثلاث لا غير: لام توكيد ولام أمر ولام خفض[74]. وذكر النحاس أنّ هذا قول الحذاق من النحويين لأنّهم يردون الشيء إلى أصله، وهذا لا يتهيأ إلّا لمن درب بالعربية[75].

ذكر الزجاجي في باب لام الابتداء أنّ اللام إذا وقع بعدها المستقبل ومعه النون الثقيلة أو الخفيفة فهي لام القسم سواء ذُكر القسم قبلها أم لم يذكرنحو: لأخرجنَّ ولتنطلقن يا زيد وكقوله تعالى: ((لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ)) [آل عمران: 186] ؛ وكقوله تعالى: ((لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ، ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ، ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ)) [التكاثر: 6-8] ؛ فذكر أنّ اللام

في هذا كلها للقسم مع أنّه ليس قبله قسم ظاهر وإنّما قسم مقدر، وإنما حكمَ عليها بذلك؛ لأنّ القسم لو ظهر لم يجز أن يقع الفعل المستقبل محققا إلا باللام والنون[76]. وذكر القرطبي أنّ اللام لام قسم والنون لها لازمة[77].

وجاء عند السمين الحلبي أنّ اللام للقسم في قوله تعالى:(فلنأتينهم) و(لنخرجنهم)[78]. واللام في (فلنأتينهم) جواب قسم محذوف، أي: والله إن لم يأتوني مسلمين لنأتينهم[79].

وذكر محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣ هـ) أنّ اللام موطئة للقسم و(نأتينهم) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة[80].

إذن فابن كيسان يرى أنّ (اللام) هنا هي لام توكيد، وهي لام القسم.

3- لات من المشبهات بـ(ليس).

نقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان في قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]. لات من المشبهات بـ (ليس) لأنّ سيبويه شبّهها بليس فكما تقول ليست تقول: لات[81].

جاء عند سيبويه(ت 180هـ)، أنّ أهلَ الحجاز يشبّهون (لات) بلَيْسَ؛ إذ كان معناها كمعناها؛ إذ قال: ((كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين لأنّه مفعول به، ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضَمراً فيها، لأنّها ليس كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ))[82].

وقال الأخفش(ت215هـ) :((فشبهو {لات} بـ {ليس} واضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون {لات} إلا مع (حين))[83].

وحكى الزمخشري عن الأخفش أنّ أصل (لات) هي(لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان. وحين مناص منصوب بها، كأنّك قلت: ولا حين مناص لهم، وأضاف أن ما ينتصب بعده بفعل مضمر، أي: ولا أرى حين مناص، ويرتفع بالابتداء: أي ولا حين مناص كائن لهم، وعندهما أن النصب على: ولات الحين حين مناص أي وليس حين مناص، والرفع على ولات حين مناص حاصلا لهم[84]. وذكر الواحدي في تفسيره أنّ (لات) بمعنى ليس هي لغة أهل اليمن[85].

وقد أورد نشوان الحميرى (ت ٥٧٣هـ) ما ذهب إليه ابن كيسان في هذه المسألة بأنّ(لات) من المشبهات بـ(ليس)[86]. وجاء عند ابن عطية أنّ (لاتَ) بمعنى: ليس، واسمها مقدر عند سيبويه، على تقدير ولات الحينُ حينَ مناص، وهي: (لا) زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على رب، وثم: فقيل ربت وثمت ، وهي كتاء جلستْ وقامتْ، لأنّ أكثر العرب يحرك هذه التاء بالفتح، وتاء الحروف كتاء الأفعال دخلت على ما لا يعرب في الوجهين، ولا تستعمل (لا) مع التاء إلا في الحين والزمان والوقت ونحوه[87].

وقد فصل الرازي المسألة في تفسيره[88] .

وذكر المعربون والمفسرون أنّ في (لات) وجهين: الأول: أن أصلها (لا) ثم فيها مذهبان: أحدهما– أنّها هي المشبهة بليس، زيدت عليها تاء التأنيث، واسمها محذوف، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناصٍ.

والثاني: هي العاملة في باب النفي، فحين اسمها، وخبرها محذوف؛ أي لا حين مناظر لهم، أو حينهم.[89]

وهذا ما ذكره أبو حيان الأندلسي من أنّ (لات) تعمل عمل ليس في مذهب سيبويه، وعمل إن في مذهب الأخفش[90].

وقال ابن هشام (ت761هـ): ((وأما لات فإنّها تعمل هذا العمل أيضًا ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين أحدهما أنّها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات وهي الحين بكثرة والساعة والأوان بقلة والثاني أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها }[91].

وذكر السمين الحلبي الأوجه السابقة التي ذُكرت في هذه المسألة ، وضعّف ما ذهب إليه الأخفش من أنّها عاملةٌ عملَ (إنَّ) النافية للجنس، وأنَّ بعدها فعلاً مقدّراً ناصباً لـ (حين مَناص) بعدها أي: لات أَرى حينَ مَناصٍ لهم بمعنى: لستُ أرى ذلك، وعدهما ضعيفان، وأضاف أنّ (لات) هذه ليسَتْ هي (لا) مُزاداً فيها تاءُ التأنيث، وإنما هي: (ليس) فأُبْدلت السينُ تاءً يريدون: الناس. وقد أبدلت منها في مواضع قالوا: النات ومنه (ست) وأصله سدس[92].

ومن المحدثين محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) إذ ذكر أنّ اسم (لات) محذوف عند الجمهور[93].

ونخلص مما سبق أنّ في المسألة رأيين :

أحدهما: وهو مذهب سيبويه أنّها هي المشبهة بليس، زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على رُبَّ وثُمَّ للتوكيد، فقيل: رُبَّتَ وثُمَّتَ، وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان، ولم يبرز إلا أحد مقتضيها إما الاسم وإما الخبر، واسمها محذوف، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناصٍ. وهذا ما عليه جمهور العلماء، وهو ما ذهب إليه ابن كيسان.

والثاني : وهو مذهب الأخفش: أنّها (لا) التي لنفي الجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الأحيان، و {حِينَ مَنَاصٍ} اسمها، وخبرها محذوف، كقولك: لا بأس. وضعّف ذلك بعض العلماء، ومنهم السمين الحلبي.

الخاتمة:

وتوصل الباحث من خلال بحثه هذا إلى بعض النتائج وأهمها:

1- أبرزت الدراسة أهمية كتاب إعراب القرآن للنحاس بنقل آراء ابن كيسان فيما يتعلق باللغة والنحو.

2- أظهرت الدراسة عناية ابن كيسان بالنص القرآني يظهر ذلك واضحا من خلال إعرابه بعض الأيات القرآنية التي أوردها النحاس.

3- كان لآراء ابن كيسان النحوية أهمية كبيرة في كتب العلماء الذين جاءوا بعده من المعربين واللغويين وغيرهم، وقد تفاوتت هذه الآراء بين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالإضافة إلى المسائل اللغوية الأخرى.

ولابن كيسان آراء لغوية قيمة في غير المستوى النحوي أوردها النحاس وغيره من العلماء وهي بحاجة إلى وقفة ودراسة من قبل الباحثين.

المراجع

(1) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 27

(2) معاني القرآن وإعرابه :1/ 77، وينظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة: 1/ 304.

(3) شرح كتاب سيبويه السيرافي :3/ 435.

(4) مشكل إعراب القرآن : 1/ 76 وينظر: الدر المصون: 1/ 105.

(5) ينظر: الكشاف:1/ 47، وينظر : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 2/ 123.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 49- 50، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 21، و الكتاب الفريد: 1/ 137. إعراب القرآن وبيانه: 1/ 28.

(7) الجامع لأحكام القرآن:1/ 184.

(8)ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 40.

(9) جامع البيان : 1/ 407.

(10) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 105.وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: 2/ 774.

(11) ينظر: جامع البيان : 1/ 88.

(12) ينظر: المحرر الوجيز : 1/ 111.

(13) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1/ 244.

(14) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 66، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 43، و الكتاب الفريد:1/ 207.

(15)البحر المحيط :1/ 201.

(16) ينظر: روح المعاني: 1/ 210.

(17) إعراب القرآن : 1/ 18.

(18) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 44.

(19) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 68.

(20) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 35، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 5، والكتاب الفريد : 1/ 73.

[21] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1/ 139.

[22] ينظر: الدر المصون: 1/ 45.

[23] إعراب القرآن للنحاس: 1/ 23

[24] مشكل إعراب القرآن: 1/ 73، وينظر: الموسوعة القرآنية: 4/ 7.

[25] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 43/1.

[26] التبيان في إعراب القرآن: 1/ 14.

[27] ينظر:التبيان في إعراب القرآن:1/ 14، والكتاب الفريد:1/ 98،و إعراب القرآن العظيم : 7.

[28] ينظر:الدر المصون : 1/ 79.

[29] ينظر: إعراب القرآن للنحاس :1/ 40، والمحرر الوجيز: 1/ 112، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 244، وروح المعاني: 1/ 211.

[30] ينظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور: 1/ 132.

[31] التفسير البسيط :1/ 318.

[32] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 67 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 44.

[33] الكتاب الفريد : 1/ 207.

[34] البحر المحيط : 1/ 201.

[35]ينظر: الدر المصون: 1/ 224، واللباب في علوم الكتاب: 1/ 463.

[36] إعراب القرآن للنحاس:1/ 46.

[37] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 75/1، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 310 ، و الكتاب الفريد : 1/ 230.

[38] التبيان في إعراب القرآن: 1/ 52.

[39] ينظر: إعراب القرآن للنحاس:1/ 46.

[40] ينظر: الكشاف : 1/ 127. وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب:2/ 440. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1/ 72. والبحر المحيط : 1/ 250، وفتح القدير: 1/ 80.

[41] ينظر: التفسير الكبير الرازي:3/ 452.

[42]ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: 1/ 81.

[43] ينظر: المحرر الوجيز : 1/ 127. و التبيان في إعراب القرآن: 1/ 52. و الكتاب الفريد : 1/ 230.

[44] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 5/ 83

[45] مشكل إعراب القرآن لمكي: 2/ 795.

[46] ينظر: الكشاف : 4/ 689.

[47] ينظر: البحر المحيط: 10/ 387.

[48] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 490، و التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1267، والكتاب الفريد:6/ 324، و الجدول في إعراب القرآن: 15/ 219.

(49) ينظر: الدر المصون : 10/ 656. واللباب في علوم الكتاب: 20/ 106.

(50) ينظر: الموسوعة القرآنية: 4/ 493.

(51) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 21.

(52) معاني القرآن وإعرابه : 1/ 53، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1/ 31.

(53) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 1/ 142.

(54) ينظر: المحرر الوجيز: 1/ 76.

(55) ينظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة: 1/ 249.

(56) مشكل إعراب القرآن :1/ 72.

(57) الكشاف : 1/ 16 وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب : 1/ 759.

(58) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 9، وينظر: الكتاب الفريد 1/ 89، الجامع لأحكام القرآن: 1/ 150.

(59) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : 2/ 16

(60) معاني القرآن : 1/ 339.

(61) معاني القرآن وإعرابه :2/ 262،والتفسير الوسيط : 2/ 287، وفتح القدير 2/ 148.

(62) اللامات:66.

(63) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 508، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل:2/ 168، و مغني اللبيب: 285.

(64) ينظر: الكتاب الفريد:2/ 613.

(65) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 7/ 19، و فتح البيان في مقاصد القرآن: 4/ 171.

(66) المحرر الوجيز : 2/ 308.

(67) البحر المحيط : 3/ 600.

(68) ينظر: الدر المصون :3/ 659.

(69) إعراب القرآن وبيانه: 2/ 202.

(70) إعراب القرآن للنحاس : 3/ 22.

(71) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 11/ 168.

(72) ينظر: فتح القدير: 3/ 421.

(73) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 469. مسألة: 79.

(74) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : 3/ 144.و فتح القدير للشوكاني: 4/ 160.

(75) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 144. وفتح القدير للشوكاني: 4/ 160.

(76) ينظر: اللامات:79.

(77) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 13/ 201.

(78) ينظر: الدر المصون : 8/ 614.

(79) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن: 10/ 42.

(80) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 7/ 208.

(81) ينظر: إعراب القرآن : 3/ 303

(82) الكتاب : 1/ 57.

(83) معانى القرآن : 2/ 492.

(84) ينظر: الكشاف : 4/ 71.

(85) ينظر: التفسير الوسيط : 3/ 538.

(86) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 9/ 6155.

(87) ينظر: المحرر الوجيز : 4/ 492.

(88) ينظر: التفسير الكبير: 26/ 366.

(89) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1097، والكتاب الفريد:5/ 406، و الجامع لأحكام القرآن: 15/ 145، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 5/ 23.

(90) ينظر: البحر المحيط : 9/ 133.

(91) شرح شذور الذهب :259.

(92) ينظر: الدر المصون: 9/ 351.

(93) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 2/ 559.

المصادر والمراجع:

- القُرآن الكريم.
- إعراب القُرآن، الأصبهاني، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن عليّ (ت٥٣٥هـ)، قدمت لَهُ: د. فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- إعراب القُرآن، النّحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ.
- إعراب القُرآن العظيم، للشيخ زكريا الأنصاريّ (ت926هـ)، تحقيق: د. موسى عليّ موسى مسعود، دار النشر للجامعات مصر، ط1، 2009م.
- إعراب القُرآن وبيانه، محيي الدِّين بن أحمد مصطفى درويش (ت١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، ودار اليمامة، دمشق– بيروت، ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط4، ١٤١٥هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباريّ، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد عبدالحميد، دار الفكر، د.ت.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاويّ، ناصر الدِّين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشليّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ/1997.
- البحر المُحيط، أبو حيان الأندلسيّ، تحقيق: صدقي محمد جميل: دار الفكر – بيروت. د.ط، 1420هـ.

- البيان في غريب إعراب القُرآن، أبو البركات الأنباريّ، تحقيق: دكتور طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار قباء، ط1، 2006م.
- التبيان في إعراب القُرآن، العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة، د.ت.
- التَّفْسِير البَسِيط، الواحديّ، أبو الحسن، عليّ بن أحمد بن محمد بن عليّ (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه في: (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثمَّ قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، ١٤٣٠هـ.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدِّين الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحُسين بن علي (ت٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط3، ١٤٢٠هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القُرآن، الطبريّ، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمُحسن التُركي، دار هجر، ط1، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القُرآن، القرطبيّ، أبو عبدالله، محمد بن أحمد (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/ 1964م.
- الجدول في إعراب القُرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط3، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- جواهر القُرآن ونتائج الصنعة، الباقوليّ، تحقيق: محمد أحمد الدالّي، دار القلم، دمشق، ط1، 1440هـ/2019م.
- الحجّة للقراء السبعة، أبو عليّ الفارسيّ تحقيق: بدر الدِّين قهوجيّ، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، ط2، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- روح المعاني في تفسير القُرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الثناء الآلوسيّ، شهاب الدِّين محمود بن عبدالله (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: عليّ عبدالباري عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1 1415هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، عليّ سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، الحميريّ، نشوان بن سعيد (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبدالله العمري، مطهر بن عليّ الإريانيّ، د. يوسف محمد عبدالله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- فتحُ البيان في مقاصد القرآن، : أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ) عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري ، المَكتبة العصريَّة ،بَيروت ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

- فتح القدير، الشوكانيّ، محمد بن عليّ بن محمد بن عبدالله (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط1، ١٤١٤هـ.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، الطيبيّ، شرف الدِّين الحسين بن عبدالله (ت٧٤٣ هـ) مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، ط1، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- الكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد، المنتجب الهمذانيّ (ت٦٤٣ هـ)، تحقيق: محمد نظام الدِّين الفتيح، دار الزمان، ط1، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام محمد هارون: مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط3، ١٤٠٨هـ/1998م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ عليّ محمد معوض مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ/1998م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبليّ الدمشقيّ (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود والشيخ عليّ محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٩ هـ/١٩٩٨م.
- اللامات ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، (ت ٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ،ط2، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسيّ، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢٢هـ.
- مُشكل إعراب القُرآن، مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ)، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
- معاني القُرآن وإعرابه، الزّجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد عليّ حمد الله، ط6، 1985م.
- الموسوعة القُرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياريّ (ت١٤١٤هـ)، مؤسسة سجل العرب، د.ط، ١٤٠٥هـ.